الأمم المتحدة

EP

برنامج الأمم المتحدة للبيئة

Distr.
GENERAL

UNEP/OzL.Pro/ExCom/86/98
7 April 2021

ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

اللجنة التنفيذية للصندوق المتعدد الأطراف لتنفيذ بروتوكول مونتريال
الاجتماع السادس والثمانون
مونتريال، من 2 إلى 6 نوفمبر/تشرين الثاني 2020
مؤجل: من 8 إلى 12 مارس/ آذار 2021[1]

تقرير الفريق الفرعي المعني بقطاع الإنتاج

مقدمة

1- في عام 2020، بسبب الوضع الاستثنائي الناجم عن جائحة كوفيد-19، وافقت اللجنة التنفيذية على تأجيل اجتماعيها الخامس والثمانين والسادس والثمانين[2] إلى مارس/ آذار 2021. ومن أجل ضمان استمرار الأنشطة المتعلقة بالامتثال في بلدان المادة 5، نفذت اللجنة ما يلي: استثنائياً ودون إنشاء سابقة تتبع فيما بعد، عملية الموافقة بين الدورات لكلا الاجتماعين، للنظر في وثائق وتقارير ومشروعات معينة قدمت إلى هذين الاجتماعين.

2- كجزء من خطة الطوارئ للاجتماعين الخامس والثمانين والسادس والثمانين التي وافقت عليها اللجنة التنفيذية، اجتمع الفريق الفرعي المعني بقطاع الإنتاج لعام 2020 افتراضياً في 1 ديسمبر/ كانون الأول 2020. وحضر الاجتماع الفريق الفرعي المكون من أستراليا (الميسر) والبحرين وشيلي والهند وسورينام وسويسرا والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وإيرلندا الشمالية والولايات المتحدة الأمريكية، وممثلو البنك الدولي وحكومة الصين بصفة مراقبين. وأجريت مناقشات أولية حول تقرير التحقق المحدث لعام 2018 لقطاع الإنتاج في الصين ومقترح معدل للمرحلة الثانية من خطة إدارة إزالة إنتاج المواد الهيدروكلوروفلوروكربونية للصين.[3] ويرد ملخص لمناقشات الفريق الفرعي أثناء ذلك الاجتماع في المرفق الثاني والأربعين بالوثيقة UNEP/OzL.Pro/ExCom/86/IAP/3. ويتضمن هذا التقرير محتوى الاجتماع الافتراضي الذي عقد في ديسمبر/ كانون الأول 2020.

[1] بسبب فيروس كورونا (كوفيد-19)

[2] كان مقررًا في الأصل من 25 إلى 29 مايو/ أيار 2020، ومن 2 إلى 6 نوفمبر/ تشرين الثني 2020، على التوالي.

[3] في 28 أكتوبر/ تشرين الأول 2020، أرسلت الأمانة إلى أعضاء الفريق الفرعي المعني بقطاع الإنتاج لعام 2020 الوثائق المتعلقة بهذين البندين من جدول الأعمال ومشروع جدول الأعمال للفريق الفرعي المعني بقطاع الإنتاج.

3- نظرًا لتطور الجائحة، لم يتسن عقد الاجتماعين الخامس والثمانين والسادس والثمانين في مارس/ آذار 2021. ووفقا لإجراءات عملية الموافقة بين الدورات التي أنشئت للاجتماع السادس والثمانين، وافقت اللجنة التنفيذية على عقد اجتماعات افتراضية للفريق الفرعي المعني بقطاع الإنتاج لكي يستمر في مناقشة المسائل المتعلقة بخطة إدارة إزالة إنتاج المواد الهيدروكلوروفلوروكربونية في الصين وغيرها من المسائل المعلقة في جدول أعمال اجتماع الفريق الفرعي.

4- وبناءً على ذلك، أعيد تشكيل الفريق الفرعي المعني بقطاع الإنتاج في عام 2021، وعقد اجتماعين افتراضيين يومي 29 و 31 مارس/ آذار 2021. وتألف الفريق الفرعي الذي تم تشكيله في عام 2021 من ممثلي أرمينيا وأستراليا والصين وباراغواي وسورينام وسويسرا والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية والولايات المتحدة الأمريكية، مع قيام أستراليا بدور الميسر. كما حضر رئيس اللجنة التنفيذية والبنك الدولي بصفة مراقبين.

البند 1 من جدول الأعمال: افتتاح الاجتماع وإقرار جدول الأعمال

5- رحب ميسّر الفريق الفرعي بالمشاركين.

6- ورداً على سؤال حول كيفية انعكاس المناقشة من اجتماعي ديسمبر/ كانون الأول 2020 ومارس/ آذار 2021 في تقرير الفريق الفرعي إلى اللجنة التنفيذية، وأوضح ممثل الأمانة أن ملخص اجتماع ديسمبر/ كانون الأول 2020 إما سيدرج في تقرير الفريق الفرعي أو سيدرج كمرفق بذلك التقرير. ثم يُنشر التقرير على الموقع الإلكتروني للاجتماع السادس والثمانين. ثم يقدمه الميسر، بما في ذلك التوصيات، إلى اللجنة التنفيذية لكي تنظر فيه خلال اجتماعهما الذي سيعقد في 9 أبريل/ نيسان 2021.

7- وعقب تعليقات من إحدى الأعضاء بشأن رغبتها في إبداء تعليقات شاملة بشأن الرصد والإبلاغ والتحقق فيما يتعلق بعدد من بنود جدول الأعمال، وأقر الفريق الفرعي جدول الأعمال المؤقت على النحو المبين في الوثيقة UNEP/OzL.Pro/ExCom/86/SGP/1.

البند 2 من جدول الأعمال: تنظيم العمل

8- وافقت الفريق الفرعي على متابعة تنظيم العمل الذي اقترحه الميسر.

البند 3 من جدول الأعمال: مشروع المبادئ التوجيهية والنسق القياسي المستخدم للتحقق من التخلص التدريجي من إنتاج المواد المستنفدة للأوزون (المقرر 95/84)

9- نظرا لضيق الوقت لمناقشة هذه المسألة، يوصي الفريق الفرعي المعني بقطاع الإنتاج بأن تؤجل اللجنة التنفيذية النظر في مشروع المبادئ التوجيهية والنسق القياسي المستخدم للتحقق من التخلص التدريجي من إنتاج المواد المستنفدة للأوزون إلى اجتماع مقبل للجنة التنفيذية.

البند 4 من جدول الأعمال: قطاع إنتاج المواد الهيدروكلوروفلوروكربونية في الصين

(أ) تقرير التحقق المحدث لقطاع إنتاج المواد الهيدروكلوروفلوروكربونية في الصين لعام 2018 (المقرر 93/84 (ب))

10- قدم ممثل الأمانة الوثيقتين UNEP/OzL.Pro/ExCom/86/SGP/3 و Add.1. وأفاد بأن البنك الدولي أبلغ بأنه سيتم تنفيذ ممارسة التحقق لعام 2021 على مرحلتين. وبدأت المرحلة الافتراضية للتحقق، التي تضمنت اجتماعات عبر الإنترنت مع المنتجين، في 18 مارس/ آذار 2021. وستبدأ المرحلة الثانية من الزيارات الميدانية في عام 2021 بعد رفع قيود السفر المتعلقة بجائحة كوفيد-19، وتشمل أيضا التحقق لمرة واحدة من شركة سوكيان كاير (Suqian Kaier) عملاً بالقرار 93/84 (ب). كما أفادت الأمانة بفهمها بأن شركة سوكيان كاير (Suqian Kaier) مازالت تفكر في نقل مرفقها إلى موقع آخر بسبب توقف جميع العمليات في الشركة بناءً على أمر من مكتب البيئة والبيئة المحلية.

11- طلب الفريق الفرعي من البنك الدولي تحديثا بشأن استعراض حكومة الصين لما إذا كان ينبغي تعديل إنتاج المواد الهيدروكلوروفلوروكربونية لعامي 2014 و 2015 المبلغ عنه بموجب المادة 7 من بروتوكول مونتريال لكي يعكس إنتاج المواد الهيدروكلوروفلوروكربونية في الخطوط المنشأة بعد عام 2010 الذي قد تم حذفه عن غير قصد من تقارير المادة 7 الخاصة بالبلد. وأبلغ ممثل البنك الدولي الفريق الفرعي بأن الاستعراض لم يكتمل بعد.

12- تناولت المناقشة المتعلقة بإبلاغ حكومة الصين عن بيانات الإنتاج التي شملت التدابير التي يمكن اتخاذها لضمان إدراج جميع بيانات المواد الوسيطة من الآن فصاعداً في الإبلاغ بموجب المادة 7، وحالة الإبلاغ عن بيانات الإنتاج للأعوام 2013 و 2014 و 2015. واستخدمت الحكومة الصينية تقارير التحقق كأساس للإبلاغ عن بيانات المادة 7 الخاصة بها؛ ولم يتم تضمين إنتاج المواد الهيدروكلوروفلوروكربونية للاستخدام كمواد وسيطة عن طريق الخطوط المنشأة بعد عام 2010 في عملية التحقق بشكل عام، وهذا هو السبب في عدم إدراج إنتاج المواد الهيدروكلوروفلوروكربونية عن غير قصد في البيانات المبلغ عنها بموجب المادة 7. والإنتاج غير المبلغ عنه المتعلق باستخدام المواد الوسيطة فقط ولم يؤثر على الامتثال للأهداف المحددة في الاتفاق المبرم بين اللجنة التنفيذية وحكومة الصين للمرحلة الأولى من خطة إدارة إزالة المواد الهيدروكلوروفلوروكربونية. واقترح أنه ينبغي مطالبة الأمانة بأن تقدم تقريراً إلى الفريق الفرعي المعني بقطاع الإنتاج عن نتيجة استعراض الحكومة لبيانات إنتاج المواد الهيدروكلوروفلوروكربونية المبلغ عنها بموجب المادة 7.

13- وأشارت مناقشة بشأن خطوط إنتاج المواد الهيدروكلوروفلوروكربونية التي تم دمجها رأسياً مع مرافق الإنتاج اللاحقة إلى أنه طلب من منتجي المواد الهيدروكلوروفلوروكربونية هؤلاء تقديم بيانات إنتاجهم إلى وزارة البيئة والبيئة المحلية وأن حكومة الصين قد وضعت شرطا بأنه يجب أن تحصل خطوط إنتاج المواد الوسيطة على تصريح سنوي لضمان أن تكون جميع بيانات المواد الأولية جزءًا من تقارير المادة 7 الخاصة بالبلد.

14- وفيما يتعلق بمسألة الإنتاج من الشركات غير المدرجة في الإضافة إلى خطة إدارة إزالة المواد الهيدروكلوروفلوروكربونية للصين، أبلغت الأمانة الفريق الفرعي أنه باستثناء خط إنتاج واحد، تم التحقق بشكل مستقل من جميع خطوط إنتاج المواد الهيدروكلوروفلوروكربونية المنشأة بعد عام 2010 على أنها تنتج مواد هيدروكلوروفلوروكربونية مدموجة مع التصنيع النهائي، وبالتالي تقليل مخاطر التحويل إلى الاستخدامات الخاضعة للرقابة. ويعني هذا أنه لا يلزم إجراء تحقق في المستقبل، باستثناء الخطوط التي مازال التحقق لمرة واحدة معلقًا بشأنها. بالإضافة إلى ذلك، تحتوي جميع خطوط إنتاج الهيدروكلوروفلوروكربون- 22 التي تم التحقق منها على مرافق حرق لتدمير الهيدروفلوروكربون-23، وأُدرجت معلومات عن المنتج الثانوي الهيدروفلوروكربون-23 الناتج عن خطوط إنتاج المواد الوسيطة تلك في تقارير التحقق بدءا من عام 2018. وأشير أثناء المناقشة إلى، على الرغم من أنه تم تنفيس 0.2 في المائة فقط من المنتج الثانوي الهيدروفلوروكربون-23 في عامي 2017 و 2018، تتفاوت كمية المنتج

الثانوي الهيدروفلوروكربون-23 التي تم تدميرها على مر السنين ولم تكن هناك بيانات عن إدارة الهيدروفلوروكربون-23 قبل عام 2013. علاوة على ذلك، انتهى نظام الحوافز الذي وضعته حكومة الصين لإنشاء واستخدام محارق لتدمير الهيدروفلوروكربون-23 في 31 ديسمبر/ كانون الأول 2019.

15- بما أن البند 4 (ج) من جدول الأعمال يتناول إنتاج المواد الهيدروكلوروفلوروكربونية لاستخدامها كمواد وسيطة، وافق الفريق الفرعي على إدراج توصية تتعلق بالإبلاغ عن نتائج استعراض الحكومة لإنتاج المواد الهيدروكلوروفلوروكربونية المبلغ عنه بموجب المادة 7 لعامي 2014 و 2015 تحت هذا البند من جدول الأعمال.

16- أوصى الفريق الفرعي المعني بقطاع الإنتاج بأن تقوم اللجنة التنفيذية بما يلي:

(أ) تحاط علما بأن البنك الدولي لم يتمكن بعد من إجراء التحقق المحدث لعام 2018 في الصين الذي طلب بموجب القرار 93/84 (ب) بالنظر إلى جائحة كوفيد-19؛

(ب) وتوافق على أن يجري البنك الدولي التحقق المذكور في الفقرة الفرعية (أ) كجزء من عملية التحقق لعامي 2019 و 2020 لقطاع إنتاج المواد الهيدروكلوروفلوروكربونية في الصين المقرر إجراؤها في عام 2021، وسيقدم ذلك التقرير إلى آخر اجتماع في عام 2021.

(ب) المرحلة الثانية من خطة إدارة إزالة إنتاج المواد الهيدروكلوروفلوروكربونية (المقرر 69/84 (ب))

17- قدم ممثل الأمانة الوثائق UNEP/OzL.Pro/ExCom/86/SGP/4 و Add.1 و Add.2. سوف تتخلص المرحلة الثانية المنقحة من مقترح خطة إدارة إزالة المواد الهيدروكلوروفلوروكربونية المقدم إلى الاجتماع السادس والثمانين للجنة التنفيذية من 71.5 في المائة من خط الأساس المحدد لإنتاج المواد الهيدروكلوروفلوروكربونية في الصين بحلول عام 2026. وبلغ إجمالي التمويل 67 مليون دولار أمريكي، بالإضافة إلى تكاليف دعم الوكالة للبنك الدولي، الذي يتألف من 23 مليون دولار أمريكي تمت الموافقة عليه بموجب المقرر 71/81، وشريحتي تمويل بقيمة 22 مليون دولار أمريكي لكل منهما ستُطلب في الاجتماعات الأخيرة للجنة في عامي 2022 و 2024. وتم إحراز تقدم في برنامج العمل الممول من خلال 23 مليون دولار أمريكي المعتمد سابقا، وصدرت حصة لعام 2020 عند مستوى 65 في المائة من خط الأساس المحدد للإنتاج امتثالاً لبروتوكول مونتريال. ووفقا للمقرر 72/73 (ج)، قدمت حكومة الصين أيضاً المعلومات ذات الصلة بشأن خطي إنتاج تم إنشاؤهما حديثاً لاستخدامات المواد الوسيطة.

18- احتوت الوثيقة UNEP/OzL.Pro/ExCom/86/SGP/4/Add.2 على تحديث بشأن مستوى صرف المبلغ 23 مليون دولار أمريكي، بالإضافة إلى قائمة بمرافق إنتاج المواد الهيدروكلوروفلوروكربونية المنشأة بعد عام 2020، التي قدمها البنك الدولي بعد الاجتماع الافتراضي الذي عقد في ديسمبر/ كانون الأول 2020. وفيما يتعلق بالتمويل البالغ 23 مليون دولار أمريكي، بسبب تحويل 80 في المائة فقط من المبلغ الإجمالي إلى الصين في انتظار الموافقة على التحقق المحدث لعام 2018، اقترح البنك الدولي تقديم 800,000 دولار أمريكي من نسبة 20 في المائة المتبقية لتمكين الحكومة من تنفيذ أنشطة المساعدة الفنية ذات الأولوية في عام 2021. وأوضح ممثل الأمانة أهمية أنشطة المساعدة الفنية.

19- استجابة لطلب تقدير متطلبات التمويل المستقبلي لخطة إدارة إزالة إنتاج المواد الهيدروكلوروفلوروكربونية بعد عام 2026، أفاد ممثل البنك الدولي بأنه رغم أن الحكومة لم تكن في وضع يسمح لها بعد بتقديم هذا التقدير، كانت الحكومة مستعدة لمناقشة سقف تمويل أنشطة قطاع الإنتاج المتفق عليها سابقاً بمبلغ 385 مليون دولار أمريكي.

20- أجرى الفريق الفرعي مناقشات مستفيضة حول التغييرات التي اقترحتها الأمانة لبند العقوبة لإعادة التوجيه إلى استخدامات المواد الوسيطة في مشروع الاتفاق للمرحلة الثانية من خطة إدارة إزالة المواد الهيدروكلوروفلوروكربونية للصين. وأوضح ممثل الأمانة أن المقصود من التغيير المقترح توضيح اللغة الواردة في

الاتفاق وكان متسقًا مع الاتفاق الإطاري في المرحلة الأولى. علاوة على ذلك، يوضح التغيير الممارسة المتبعة بموجب خطة إدارة إزالة إنتاج المواد الهيدروكلوروفلوروكربونية بأنه لن يُسمح باستخدام القدرة الإنتاجية التي قدم لها تعويضا فقط لإنتاج المواد الوسيطة. وأوضح ممثل الأمانة أيضا أنه بما أن حكومة الصين كانت تجري تخفيضات إضافية بتمويل أقل مما كان متوقعاً في الأصل، فقد تشمل هذه التخفيضات أيضاً تخفيضات طوعية من جانب منتجي المواد الهيدروكلوروفلوروكربونية. ولن تخضع هذه التخفيضات الطوعية، إن وجدت، لعقوبة لإعادة التوجيه لاستخدامات المواد الوسيطة.

21- أعرب أحد الأعضاء عن قلقه من أن الصياغة المنقحة ستجعل الشرط الجزائي أقل وضوحًا للتنفيذ والإبلاغ، لأنه سينطبق فقط على السعة الجزئية لخط إنتاج، وليس على الخط أو المرفق بالكامل. وكان من الصعب معرفة، على سبيل المثال، أي جزء من خط إنتاج معين تم تعويضه لتقليل القدرة للاستخدامات الخاضعة للرقابة. وأوضح ممثل الأمانة أنه لم يُسمح لجميع مرافق إنتاج المواد الهيدروكلوروفلوروكربونية، بغض النظر عما إذا كانت قد تلقت تعويضًا من الصندوق ال الأطراف، إلا بإنتاج الحد الأقصى من الكمية المحددة في الحصة للاستخدامات الخاضعة للرقابة، التي يتم تحديدها سنويًا. ويمكن استخدام أي سعة فائضة تتجاوز الحصة ولم يتم تعويضها لإنتاج المواد الوسيطة.

22- وعقب التوضيح المقدم في محادثات غير رسمية مع الأمانة وممثلي الوفود الأخرى المعنيين، أعرب أحد أعضاء الفريق الفرعي عن رأي مفاده أنه، على الرغم من أنه ليس مثاليًا، يمكن قبول الصياغة الخاصة بإعادة التوجيه نحو المواد الوسيطة في مشروع الاتفاق على النحو المقترح. وكان رأي العضو أن عبارة "السعة المعوضة" تخفف إلى حد كبير القيود المفروضة على إعادة توجيه الإنتاج نحو المواد الوسيطة. ومع ذلك، من منظور التنفيذ وبالنظر إلى الممارسة التاريخية والوقت المحدود المتاح للفريق الفرعي في الاجتماع الحالي، سيكون من الصعب اقتراح لغة أكثر صرامة. لذلك، ستكون اللغة المقترحة مقبولة طالما كان هناك تتبع دقيق للسعة المخفضة، والسعة التي لم يتم تعويضها ويمكن استخدامها لإنتاج المواد الوسيطة. وبالتالي، كان من الضروري أن تقدم التقارير السنوية عن تنفيذ خطة إدارة إزالة إنتاج المواد الهيدروكلوروفلوروكربونية معلومات عن السعة المعوضة لإزالتها، والسعة غير المعوضة ولكن تم تخفيضها، والسعة الإجمالية التي يمكن استخدامها للإنتاج لاستخدامات المواد الوسيطة، وكذلك معلومات عن حدوث أي إعادة توجيه للقدرة تجاه المواد الوسيطة.

23- وفيما يتعلق بما إذا كانت الصياغة الجديدة ستؤثر على الشرط الحالي لتقاعد القدرة الخاملة بنسبة 24 في المائة، وما إذا كان قد تم تعويض هذه القدرة الخاملة وما إذا كان الشرط الجزائي سينطبق في هذه الحالة ، أوضحت الأمانة أن عقوبة إعادة التوجيه تنطبق فقط على خفض الحصص وليس على إغلاق المصانع، لأنه لا يمكن إعادة توجيه القدرة الخاملة المغلقة لإنتاج المواد الوسيطة.

24- وبخصوص مسألة التعويض، استفسر أحد الأعضاء عما إذا كانت هناك أي حالات حقق فيها مصنع ينتج لاستهلاك المواد المستنفدة للأوزون تخفيضات عن طريق تحويل قدرته إلى إنتاج المواد الوسيطة دون تعويض من الصندوق المتعدد الأطراف. وأكدت الأمانة أنه تم تعويض التخفيضات في إنتاج المواد الهيدروكلوروفلوروكربونية في المرحلة الأولى، والتخفيضات التي تحققت في إطار المبلغ 23 مليون دولار أمريكي المعتمد في الاجتماع الحادي والثمانين، ولم يوجد أي تخفيض من خلال إعادة التوجيه إلى إنتاج المواد الوسيطة.

25- وأعرب العضو عن قلقه إزاء النمو الكبير في إنتاج الهيدروكلوروفلوروكربون- 22 لاستخدامات المواد الوسيطة، حيث يقابل تناقص الإنتاج للاستخدامات الخاضعة للرقابة زيادة الإنتاج لاستخدامات المواد الوسيطة، واستفسر عما إذا كانت هناك أحكام في النظام التنظيمي لحكومة الصين يمكنها منع منشأة متكاملة رأسياً من استخدام بعض من إنتاج الهيدروكلوروفلوروكربون- 22 للاستخدامات الخاضعة للرقابة بينما يذهب الباقي إلى المنشأة النهائية. وأوضح ممثل الأمانة أن حكومة الصين أدارت إنشاء خطوط الإنتاج الجديدة لاستخدام المواد الوسيطة من خلال عملية تقييم الأثر البيئي، والخطوط المعتمدة المدمجة مع الإنتاج النهائي للمواد الوسيطة فقط. ويجب أن تمر أي تغييرات في

العملية، مثل تلك المذكورة، عبر عملية تقييم التأثير البيئي. بالإضافة إلى ذلك، كانت الحكومة تنظر في مراجعة المنشور بشأن إدارة إنشاء مرافق إنتاج واستهلاك المواد المستنفدة للأوزون الصادر عام 2018 بناءً على ممارسات الإدارة والخبرات المكتسبة منذ صدوره لتحسين العملية.

26- وفيما يتعلق بمسألة تقارير التحقق، أكد ممثل الأمانة أن تقارير التحقق المستقبلية ستشمل خطوط الإنتاج المنشأة بعد عام 2010، مع التأكيد على أنها أنشئت لاستخدامات المواد الوسيطة فقط، وأن لديها قدرة ترميد كافية لتدمير المنتج الثانوي الهيدروفلوروكربون-23. وأوضح الممثل أنه وفقا للمقرر 70/82، يدرج البنك الدولي معلومات عن الإنتاج حسب الخطوط المنشأة بعد عام 2010، بما في ذلك المعلومات الوطنية التي قدمتها حكومة الصين عن إدارة المنتج الثانوي الهيدروفلوروكربون-23. وشدد ممثل البنك الدولي على أنه تم التحقق من المرافق المتكاملة رأسياً المنشأة بعد عام 2010 لمرة واحدة، وأنه سيتم الإبلاغ عن بيانات الإنتاج الخاصة بهذه المرافق من خلال النظام الإلكتروني لحكومة الصين وستقوم الحكومة بفحصها.

27- وحيث أنه لم يكن من المقرر تقديم تحقق في الاجتماع السادس والثمانين، أدرجت الأمانة توصيات بشأن التحقق من الإنتاج في وثيقة المرحلة الثانية من خطة إدارة إزالة إنتاج المواد الهيدروكلوروفلوروكربونية. وأكدت الأمانة أن فقرة التوصية التي حددت عددًا من المؤسسات المنشأة حديثًا للتحقق منها لمرة واحدة (الفقرة (هـ) "1") شاملة. وقدمت القائمة الكاملة لجميع مرافق إنتاج المواد الهيدروكلوروفلوروكربونية المنشأة بعد عام 2010 في الوثيقة UNEP/OzL.Pro/ExCom/86/SGP/4/Add.2. ولم تُنشر تفاصيل سعة ترميد الهيدروفلوروكربون-23 لكل خط إنتاج وسعة إنتاج الهيدروكلوروفلوروكربون- 22 في الجدول ذي الصلة لتجنب الكشف عن المعلومات السرية، ولكن هذه التفاصيل كانت متاحة لأعضاء الفريق الفرعي عند طلبها.

28- وأوضح ممثل الأمانة أيضا أنه بحلول وقت طلب الشريحة التالية من خطة إدارة إزالة إنتاج المواد الهيدروكلوروفلوروكربونية، سيكون أمام الفريق الفرعي نتائج عملية التحقق لعام 2021 التي تعرض البيانات لعامي 2019 و 2020، بالإضافة إلى ممارسة التحقق لعام 2022 التي توضح بيانات عام 2021. ومثل ذلك البيانات المستحقة لثلاث سنوات عن إنتاج وإدارة المنتج الثانوي الهيدروفلوروكربون- 23، بما في ذلك الخطوط التي تم إنشاؤها بعد عام 2010. وقد أشير إلى أن الحكومة كانت تبذل جهوداً حسنة النية وبدأت في تنفيذ خطة إدارة إزالة إنتاج المواد الهيدروكلوروفلوروكربونية على الرغم منعدم الموافقة على المرحلة الثانية بعد.

29- وفيما يتعلق بموضوع المساعدة الفنية، طُرح سؤال عن المساعدة الفنية المقرر تقديمها للدعم التنظيمي، ورصد استخدامات المواد الوسيطة، وتيسير التحول إلى البدائل الخالية من المواد الهيدروكلوروفلوروكربونية، وما إذا شمل ذلك حلولا غير عينية، وتدمير المعدات المفككة من إغلاق الإنتاج. وأوضحت ممثلة الأمانة أنه سيتم تقديم تفاصيل المساعدة الفنية في خطط تنفيذ الشريحة في عامي 2022 و 2024. وسيستمر تنفيذ الدعم التنظيمي ونظام رصد استخدام المواد الوسيطة الحاليين. وفيما يتعلق برصد المواد الوسيطة، ذكرت أن المساعدة الفنية للتحقيقات المتعلقة بالمواد الوسيطة كانت تُجرى كل عامين في إطار المرحلة الأولى وسيتم إجراؤها سنويًا في إطار المرحلة الثانية من خطة إدارة إزالة إنتاج المواد الهيدروكلوروفلوروكربونية. وتم التحقق المستقل من تدمير المعدات من خطوط الإنتاج المغلقة وتوثيقها، وفقا للمبادئ التوجيهية للتحقق من الإنتاج. ورداً على سؤال طرحه أحد أعضاء الفريق الفرعي، أوضحت ممثلة الأمانة أنه، حسب ما ذكر في الوثيقة UNEP/OzL.Pro/ExCom/86/SGP/4/Add.1، تمت إزالة مفاعل لخط إنتاج أنشئ بعد عام 2010 لم يصبح غير صالح للاستعمال بعد، لأن الشركة لم تحصل على تعويض ولم تنتج مواد هيدروكلوروفلوروكربونية مطلقا؛ وتركيبه في خط جديد لإنتاج الهيدروفلوروكربون- 227ea.

30- سُلط الضوء على رصد انبعاثات الهيدروفلوروكربون-23 باعتبارها مهمة لتقييم الامتثال للفقرة 10 من الاتفاق المبرم بين حكومة الصين واللجنة التنفيذية. وفي هذا الصدد، فإن استخدام حكومة الصين لآلية مستقلة للتحقق من تدمير المنتج الثانوي الهيدروفلوروكربون-23 كجزء من خطة الحوافز قد لعب دورًا مهمًا في الإبلاغ عن بيانات الهيدروفلوروكربون-23 حتى انتهاء صلاحية المخطط في ديسمبر/ كانون الأول 2019. وطُلب ضمان استدامة

السيطرة الفعالة على المنتج الثانوي الهيدروفلوروكربون-23 التي حققتها حكومة الصين. وأوضح أحد الأعضاء أنه على الرغم من عدم وجود سياسة إلزامية بشأن إدارة انبعاثات الهيدروفلوروكربون-23، فقد حثت وزارة البيئة والبيئة المحلية المنتجين على مواصلة ترميد المنتج الثانوي الهيدروفلوروكربون-23 ومن المتوقع استمرارهم في ذلك. وكذلك ستستمر عمليات التفتيش المنتظمة لمنشآت إنتاج المواد الوسيطة.

31- تم الإدلاء بعدد من التعليقات بشأن تنفيذ حكومة الصين للتدابير الرامية إلى التحكم في انبعاثات المنتج الثانوي الهيدروفلوروكربون-23 من خلال خطة الحوافز المنتهية الصلاحية. وأعرب بعض الأعضاء عن رغبتهم في الاعتراف بإنجازات حكومة الصين مع ضمان استدامة ذلك والإبلاغ عنه. واقترح أحد الأعضاء تعديل الفقرتين 10 و11 من مشروع الاتفاق من أجل معالجة الرصد والإبلاغ والتحقق وتعزيز تلك الجوانب بشكل عام. وذكَّر المُيسِّر أعضاء الفريق الفرعي بأنه قد تم التفاوض بعناية بشأن الصياغة الواردة في مشروع الاتفاق للمرحلة الثانية من خطة إدارة إزالة المواد الهيدروكلوروفلوروكربونية، وطلب منهم وضع ذلك في الاعتبار عند اقتراح أي صياغة جديدة.

32- وشدد أحد الأعضاء على أهمية إدارة المنتج الثانوي الهيدروفلوروكربون-23 لوفده، ورغم أنه كرر التأكيد على أن حكومة الصين قد تصرفت بفعالية كبيرة في هذا الصدد في إطار المرحلة الأولى، مازال الافتقار إلى تدابير محددة للمضي قدمًا مصدر قلق. وطُلب من اللجنة التنفيذية الموافقة، من حيث المبدأ، على المرحلة الثانية من خطة إدارة إزالة إنتاج المواد الهيدروكلوروفلوروكربونية حتى عام 2026، ورغم حث منتجي الهيدروكلوروفلوروكربون-22 على الاستمرار في تدمير المنتج الثانوي الهيدروفلوروكربون-23، لم تحصل اللجنة التنفيذية بعد على بيانات عن هذا التدمير لعامي 2019 و 2020، ولا معلومات عن تدابير السياسات التي قد تحل محل مخطط الحوافز الذي انتهى في ديسمبر/ كانون الأول 2019. وفهم أن اللجنة التنفيذية ستتلقى معلومات إضافية عن التحكم في المنتج الثانوي الهيدروفلوروكربون-23 عند تقديم طلب الشريحة في عام 2022، وأفاد بأن هذه المعلومات ستؤثر بشكل كبير في نظر وفده في الموافقة على الشريحة.

33- وأفادت ممثلة الصين بأن الشواغل التي أثيرت فيما يتعلق بإدارة ورصد المنتج الثانوي الهيدروفلوروكربون-23 ورحب بالاعتراف بأفضل الجهود التي بذلتها حكومة الصين في إطار المرحلة الأولى من خطة إدارة إزالة إنتاج المواد الهيدروكلوروفلوروكربونية. وقالت إن الحكومة ستواصل بذل قصارى جهودها في إطار المرحلة الثانية، التي يؤمل أن تتم الموافقة عليها لتقديم توجيهات واضحة للصناعة في الصين من أجل تخطيط استمرار إزالة إنتاج المواد الهيدروكلوروفلوروكربونية. وأشارت إلى أن التحكم في انبعاثات المنتج الثانوي الهيدروفلوروكربون-23 كان هدفًا من أهداف هذه الاتفاق، ولكن لم توجد شروط لرصدها والإبلاغ عنها والتحقق منها. وسيكون على حكومة الصين التزامات تتعلق بالهيدروفلوروكربون-23 فور تصديقها على تعديل كيغالي، ولكنها في الوقت نفسه تبذل قصارى جهدها للتحكم في انبعاثات المنتج الثانوي الهيدروفلوروكربون-23 والإبلاغ عنها. وقالت ممثلة الصين إن وفدها لم يكن مستعداً للموافقة على التزامات إضافية تتعلق بالرصد والإبلاغ والتحقق ولكن حكومة الصين ترغب في البقاء على اتصال وثيق باللجنة التنفيذية وتقديم أي تحديثات بشأن التدابير الخاصة بالإدارة والتحكم في المنتج الثانوي الهيدروفلوروكربون-23 حالما تتوافر معلومات جديدة.

34- وأعرب أحد الأعضاء عن رأي مفاده أنه في حين أن رصد والإبلاغ عن والتحقق من إدارة المنتج الثانوي الهيدروفلوروكربون-23 هو بالفعل مسألة مهمة، فإنه سيتم ذلك بتنفيذ تعديل كيغالي، الذي يجعل تأكيد تدمير الهيدروفلوروكربون-23 إلزاميًا. وعلى الرغم من التزامات الرصد والإبلاغ والتحقق بموجب مشروع اتفاق المرحلة الثانية من خطة إدارة إزالة إنتاج المواد الهيدروكلوروفلوروكربونية المتعلقة بالهيدروكلوروفلوروكربون- 22، كانت حكومة الصين تبلغ عن تدمير الهيدروفلوروكربون-23 بموجب خطة إدارة إزالة إنتاج المواد الهيدروكلوروفلوروكربونية. وأخذت التحقق على محمل الجد، وينبغي أن تهدف الصياغة الإضافية لمشروع الاتفاق من أجل ضمان استمرار أفضل الجهود الحالية إلى الاعتراف بما تفعله حكومة الصين بالفعل. وقال عضو آخر إن التقدم في المرحلة الثانية من خطة إدارة إزالة إنتاج المواد الهيدروكلوروفلوروكربونية كان أولوية، ولكن نظرا للعديد

من القضايا الشاملة التي ينطوي عليها الإبلاغ عن إنتاج الهيدروكلوروفلوروكربون- 22 وإدارة المنتج الثانوي الهيدروفلوروكربون-23، كان من الأهمية بمكان الحصول على معلومات جيدة جدا على تأثير المناخ، مع بعض التحديد الكمي لما وراء "التقليل إلى أقصى حد مكن".

35- وعقب المناقشات داخل الفريق الفرعي، جرت محادثات ثنائية على هامش الاجتماع. وعقب تلك المناقشات الثنائية، تم الاتفاق على التوصية بالموافقة على المرحلة الثانية من خطة إدارة إزالة إنتاج المواد الهيدروكلوروفلوروكربونية، من حيث المبدأ، وباقي فقرات توصية الأمانة، باستثناء الموافقة على مشروع الاتفاق، التي تتطلب مناقشة إضافية. وبناءً على ذلك، سوف يعرض مشروع الاتفاق الخاص بالمرحلة الثانية من خطة إدارة إزالة إنتاج المواد الهيدروكلوروفلوروكربونية للصين، بصيغته المعدلة شفهياً من قبل الفريق الفرعي ومع وضع أقواس مربعة للفقرات المعلقة، على اللجنة التنفيذية لكي تنظر فيها في اجتماعها السابع والثمانين.

36- يوصي الفريق الفرعي المعني بقطاع الإنتاج بأن تقوم اللجنة التنفيذية بما يلي:

(أ) الإحاطة بالتقرير المرحلي عن تنفيذ الأنشطة في إطار المبلغ 23 مليون دولار أمريكي المعتمد بموجب المقرر 71/81 (ب)، وخطة التنفيذ للفترة من 2020 إلى 2022، وتقديم المرحلة الثانية من خطة إدارة إزالة إنتاج المواد الهيدروكلوروفلوروكربونية للصين؛

(ب) والموافقة، من حيث المبدأ، على المرحلة الثانية من خطة إدارة إزالة إنتاج المواد الهيدروكلوروفلوروكربونية للصين للفترة من 2018 إلى 2026 من أجل خفض إنتاج المواد الهيدروكلوروفلوروكربونية للاستخدامات الخاضعة للرقابة بنسبة 67.5 في المائة و 71.5 في المائة من خط الأساس المحدد لها بحلول عام 2025 و عام 2026، على التوالي، بالمبلغ 70,752,000 دولار أمريكي، ويتألف من 67,000,000 دولار أمريكي، بالإضافة إلى تكاليف دعم الوكالة وقدرها 3,752,000 دولار أمريكي للبنك الدولي، بما في ذلك المبلغ 23,000,000 دولار أمريكي، بالإضافة إلى تكاليف دعم الوكالة وقدرها 1,288,000 دولار أمريكي للبنك الدولي، المعتمد بالفعل بالقرار 71/81 (ب))؛

(أ) والإحاطة علما بأنه سيتم خصم 45,143 دولارًا أمريكيًا من الفوائد المتراكمة من المرحلة الأولى والمرحلة الثانية من خطة إدارة إزالة إنتاج المواد الهيدروكلوروفلوروكربونية بين عامي 2015 و 2019 من الشريحة الثانية من المرحلة الثانية من خطة إدارة إزالة إنتاج المواد الهيدروكلوروفلوروكربونية عند الموافقة عليها، وأن هذا القرار يحل محل المقررات 66/77 (ب) و 80/80 (ب) و 88/82 (ج)؛

(د) والإحاطة علما بأن البنك الدولي سيجري التحقق من إنتاج المواد الهيدروكلوروفلوروكربونية لعامي 2019 و 2020 في إطار المرحلة الثانية من خطة إدارة إزالة المواد الهيدروكلوروفلوروكربونية في عام 2021، وسيقدم ذلك التقرير إلى آخر اجتماع في عام 2021؛

(هـ) وكجزء من عملية التحقق المذكورة في الفقرة الفرعية (د) أعلاه، تطالب البنك الدولي بالتحقق لمرة واحدة من:

(1) تم دمج خطوط الإنتاج المنشأة حديثًا للهيدروكلوروفلوروكربون-22 في الشركات Jiangxi Zhongfu Chemical Materials Technology و Jiangxi Lee and Man

Chemical Company و Inner Mongolia Yonghe Fluorochemical Co.، وللهيدروكلوروفلوروكربون-142ب في شركة Inner Mongolia 3F Wanhao Fluorochemical رأسيا مع إنتاج مرافق المصب وسيتم توجيه جميع المواد الهيدروكلوروفلوروكربونية المنتجة في الخطوط الجديدة إلى استخدامات المواد الوسيطة؛

(2) متى توقف خط إنتاج الهيدروكلوروفلوروكربون-142ب الجديد في شركة Taixing Meilan عن الإنتاج؛

(3) وإغلاق وتفكيك خط إنتاج الهيدروكلوروفلوروكربون-142ب الجديد الذي تبلغ قدرته 5,500 طن متري/ سنة في شركة Inner Mongolia 3F Wanhao Fluorochemical؛

(4) وأنه تم تفكيك وصلة خط الأنابيب بين إنتاج الهيدروكلوروفلوروكربون-142ب وصهريج تخزين السوائب ومحطة تغليف المنتجات في شركة Inner Mongolia Yonghe Fluorochemical Co.

(و) وتطلب من الأمانة تقديم مشروع الاتفاق للمرحلة الثانية من خطة إدارة إزالة إنتاج المواد الهيدروكلوروفلوروكربونية، بصيغتها المعدلة شفهياً من قبل الفريق الفرعي المعني بقطاع الإنتاج، لكي تنظر فيها اللجنة التنفيذية في اجتماعها السابع والثمانين.

(ج) الوثيقة النهائية المعنية بالتحقيق في استعمال المواد الوسيطة من المواد الهيدروكلوروفلوروكربونية في الصين (المقرران 71/83 (ج) و 96/84)

37- قدم ممثل الأمانة الوثيقة UNEP/OzL.Pro/ExCom/86/SGP/5. وأفاد بأن التحقيق، الذي غطى الفترة من 2014 إلى 2018، خلص إلى أنه لا يوجد دليل على التحويل من استخدام المواد الوسيطة إلى الاستخدامات الخاضعة للرقابة. وعند استعراض التقرير، لاحظت الأمانة القضايا المتعلقة بإبلاغ البيانات عن إنتاج المواد الخاضعة للرقابة لاستخدامها كمادة وسيطة فقط، التي لم تؤثر على امتثال البلد لأهدافه الخاصة بالإنتاج أو الاستهلاك الخاضعين للرقابة.

38- كانت المسألة الأولى التي أشارت إليها الأمانة هي أن بيانات عام 2018 المبلغ عنها بموجب المادة 7 لإنتاج الهيدروكلوروفلوروكربون-142ب لجميع الاستخدامات وللاستخدامات كمواد وسيطة داخل الصين تختلف عن البيانات الواردة في تقرير التحقق. وافقت حكومة الصين على توضيح إنتاجها في عام 2018 واستخدام المواد الوسيطة المبلغ عنها بموجب المادة 7، ولكي تضمن أن يتم الإبلاغ، في المستقبل، عن جميع المواد الهيدروكلوروفلوروكربونية في السنة التي أنتجت فيها، وليس السنة التي استخدمت فيها، وفقا للمبادئ التوجيهية لإبلاغ البيانات بموجب المادة 7.

39- كانت القضية الثانية المتعلقة بإبلاغ البيانات هي أن إنتاج الهيدروفلوروكربون- 133a و الهيدروفلوروكربون-113a المذكور في تقارير التحقق للفترة 2014-2018 يختلف عن ذلك المبلغ عنه بموجب المادة 7. ومازالت حكومة الصين تدرس أسباب هذا الاختلاف.

40- من أجل تعزيز رصد إنتاج المواد الوسيطة في خطوط إنتاج المواد الهيدروكلوروفلوروكربونية المدموجة المنشأة بعد عام 2010، أوصت الأمانة بأن تطلب اللجنة التنفيذية من حكومة الصين إبلاغ اللجنة التنفيذية إذا تم تغيير طريقة نقل المواد الهيدروكلوروفلوروكربونية إلى مرفق المنتج النهائي من خط الأنابيب إلى حاوية أيزو لأيٍ من خطوط إنتاج المواد الهيدروكلوروفلوروكربونية التي تم التحقق منها سابقا عند دمجها رأسياً بواسطة خط الأنابيب إلى

مرفق المنتج النهائي. سيتم تضمين أي خطوط إنتاج من هذا القبيل، أو أي خطوط إنتاج جديدة للمواد الهيدروكلوروفلوروكربونية أثبت التحقق منها لمرة واحدة أنه لم يتم دمجها رأسياً بواسطة الأنابيب مع مرافق الإنتاج النهائي، في التحقق السنوي الذي يجريه البنك الدولي حتى يحين وقت نقل خط إنتاج المواد الهيدروكلوروفلوروكربونية للمواد الهيدروكلوروفلوروكربونية المنتجة إلى منشآتها النهائية بواسطة الأنابيب.

41- وأخيراً، حسبما نوقش في إطار البند 4 (أ) من جدول الأعمال، تستعرض حكومة الصين ما إذا كانت هناك حاجة إلى تعديل إنتاج المواد الهيدروكلوروفلوروكربونية لعامي 2014 و 2015 المبلغ عنه بموجب المادة 7 من بروتوكول مونتريال لكي يعكس إنتاج المواد الهيدروكلوروفلوروكربونية لاستخدامها كمواد وسيطة في الخطوط المنشأة بعد عام 2010 التي ربما حذفت عن غير قصد من إبلاغ بيانات المادة 7 الخاصة بالبلد. وبما أن أي إنتاج من هذا القبيل سيكون لاستخدامات المواد الوسيطة، أدرجت الأمانة المسألة في نص التوصية المقترح.

42- أثناء المناقشة، رحب أحد أعضاء الفريق الفرعي بالتعليق الذي أدلى به ممثل حكومة الصين بشأن عزم البلد على إجراء تحقيق سنوي في استخدام المواد الهيدروكلوروفلوروكربونية كمواد وسيطة في إطار المرحلة الثانية من خطة إدارة إزالة إنتاج المواد الهيدروكلوروفلوروكربونية. وكان هذا وثيق الصلة بشكل خاص في سياق الطلب المتزايد على المواد الوسيطة من المواد الهيدروكلوروفلوروكربونية والتوقع بإنشاء المزيد من مرافق إنتاج المواد الوسيطة في المستقبل.

43- طلبت إحدى أعضاء الفريق الفرعي توضيحاً بشأن التحول في طريقة النقل إلى مرفق المنتج النهائي في المحطات المدموجة رأسياً من وصلة أنابيب إلى خزان أيزو، وخاصة فيما يتعلق بتأثير المفتاح على وجهة مادة المواد الوسيطة. واستفسرت أيضًا عما إذا كانت هناك حالات يرسل فيها المنتج الثانوي الهيدروفلوروكربون- 23 إلى المحرقة من خلال أنبوب ينتهي في خزانات بدلاً من ذلك، وإذا كان الأمر كذلك، فهل توجد أي تدابير رقابة أم لا. ورداً على ذلك، أكد ممثل الأمانة أن تغيير طريقة نقل المواد الهيدروكلوروفلوروكربونية لاستخدامها كمواد وسيطة لن يستلزم بالضرورة تغيير الغرض من استخدامها كمادة وسيطة. كما أفاد بأن استعراض الأمانة للوائح في الصين أظهر أن التحول في طريقة النقل هو احتمال من الناحية النظرية، وأن اللغة الواردة في التوصية تهدف إلى ضمان أنه في حالة حدوث هذا التغيير، سيتم إبلاغ اللجنة التنفيذية بذلك. وفيما يتعلق بالمنتج الثانوي الهيدروفلوروكربون- 23، لم تكن الأمانة على علم بنقل الهيدروفلوروكربون- 23 إلى محرقة بأي وسيلة غير الأنابيب.

44- وأشار أحد الأعضاء إلى أن حكومة الصين، في الماضي، بذلت قصارى جهدها دائمًا لإدارة استخدام المواد الوسيطة بشكل صارم، وأشار إلى أن طريقة النقل أو مسألة التوصيل ينبغي أن تكون جزءًا من التحقيق في إدارة المواد الوسيطة. ومع ذلك، من وجهة نظر ذلك العضو، الشرط المقترح بإبلاغ اللجنة التنفيذية بأي تغيير في طريقة التوصيل في المرافق المدموجة رأسياً، وإدراج تلك المرافق في عمليات التحقق السنوي اللاحقة، تجاوز نطاق مشروع المبادئ التوجيهية للتحقق من التخلص التدريجي من إنتاج المواد المستنفدة للأوزون، الذي نص على التحقق لمرة واحدة للمرافق المدموجة رأسياً، دون تفاصيل عن تغيير طرق التوصيل إلى مرافق المنتج النهائي.

45- وذكر عضو آخر في الفريق الفرعي أن الممارسة السابقة بموجب المبادئ التوجيهية المتمثلة في عدم إدراج المصانع المدموجة رأسياً في تقارير التحقق السنوية كانت تستند إلى انخفاض مخاطر تحويل المواد الهيدروكلوروفلوروكربونية من استخدامها كمواد وسيطة إلى الاستخدامات الخاضعة للرقابة لأنها تذهب مباشرة إلى المستخدم النهائي عبر أنبوب. وأدى تغيير طريقة النقل إلى خطر محتمل يتمثل في تحويل المواد الوسيطة إلى الاستخدام الخاضع للرقابة. لذلك ينبغي إبلاغ اللجنة التنفيذية بهذا التغيير في طريقة النقل إلى أن يحين الوقت الذي يعود فيه إلى النقل المباشرة عن طريق الأنابيب. وسلط عضو آخر الضوء على أن الإبلاغ المطلوب لا يتعارض مع إدارة حكومة الصين لإنتاج المواد الوسيطة من المواد الهيدروكلوروفلوروكربونية الحالية، ولا ينبغي أن يمثل الإبلاغ عن التغييرات في طريقة النقل عبئاً إضافياً، لأن التغييرات في العملية تخضع بالفعل لرصد الحكومة. ومع ذلك، لم يتم التوصل إلى توافق في الآراء بشأن هذه المسألة.

46- وفيما يتعلق بإنتاج الهيدروفلوروكربون- 23، أعرب الأعضاء عن رغبتهم في فهم أفضل لحالة إحدى الشركات التي سبق لها أ اشترت الهيدروفلوروكربون- 23 سابقا لاستخدامه كمادة وسيطة في إنتاجها للهالون- 1301 ولكنها تحولت إلى شراء الهيدروكلوروفلوروكربون- 22 لاستخدامه كمادة وسيطة لإنتاج الهيدروفلوروكربون- 23 بدلاً من ذلك. وأوضح ممثل الأمانة أن الشركة أنتجت الفبرونيل واستخدمت الهالون- 1301 لهذا الغرض. وقررت الشركة شراء الهيدروكلوروفلوروكربون- 22 لأسباب تجارية، التي ربما تكون قد تغيرت في نهاية عام 2019 بانتهاء الدعم المقدم من حكومة الصين لتدمير المنتج الثانوي الهيدروفلوروكربون- 23 في مرافق إنتاج الهيدروكلوروفلوروكربون- 22.

47- وفيما يتعلق بالتحديات التي حددها تقرير التحقيق للفترة 2016-2018، كانت هناك مناقشة بشأن تناوب الموظفين المتكرر لدى مستخدمي المواد الوسيطة والحاجة إلى تحسين التدريب لإدارة إنتاج واستخدام المواد الهيدروكلوروفلوروكربونية. ورداً على سؤال حول ما إذا كانت حكومة الصين لديها خطط لتعزيز تدريب الموظفين، قال ممثل البنك الدولي إن الحكومة ستجري مراجعة داخلية لمعرفة ما يمكنها فعله لاتباع التوصيات الواردة في تقرير التحقيق. وخلال المرحلة الثانية من خطة إدارة إزالة إنتاج المواد الهيدروكلوروفلوروكربونية، يمكن معالجة مسألة التدريب في الاجتماعات الدورية مع المنتجين. وأشير كذلك إلى أن حكومة الصين نظمت بالفعل تدريبًا سنويًا لمكاتب البيئة والبيئة المحلية ولمنتجي المواد الهيدروكلوروفلوروكربونية على إدارة الهيدروفلوروكربون- 23، وأثناء التدريب، شدد فريق وزارة البيئة والبيئة المحلية على النقاط الرئيسية لإدارة المواد الوسيطة، بما في ذلك التوجيهات والتعليمات الخاصة بعملية إنتاج المواد الوسيطة والرصد. وأقر أحد الأعضاء بالتدريب الحالي لمنتجي المواد الوسيطة مع مرافق المنتج النهائي، وذكر أن القضية تتعلق بتحسين تدريب مستخدمي المواد الوسيطة الذين يشترون المواد الهيدروكلوروفلوروكربونية من المنتجين. وأعرب كذلك عن تقديره لأي تحديث في التقرير المرحلي القادم بشأن خطة إدارة إزالة إنتاج المواد الهيدروكلوروفلوروكربونية بشأن ما تم فعله لتعزيز تدريب مستخدمي المواد الوسيطة.

48- وفيما يتعلق بموافقة الصين على توضيح إنتاجها لعام 2018 واستخدام المواد الوسيطة المبلغ عنها بموجب المادة 7، ولضمان أن يتم الإبلاغ، في المستقبل، عن جميع المواد الهيدروكلوروفلوروكربونية في السنة التي أنتجت فيها، وليس في السنة التي استخدمت فيها، واستفسرت إحدى أعضاء الفريق الفرعي عما إذا كان توضيح البيانات سيستلزم تعديل بيانات المادة 7 المبلغ عنها. وذكرت العضو كذلك أنه بينما سيتم تصحيح الوضع اعتبارًا من عام 2018 فصاعدًا، لا تزال هناك مسألة الإبلاغ عن استخدام المواد الوسيطة منذ عام 2014. لذلك اقترحت تقديم توصية إلى اللجنة التنفيذية لكي تطلب من حكومة الصين أن تراجع، وإذا لزم الأمر، تنقح تقارير المادة 7 السابقة للأعوام من 2014 إلى 2018 لكي تبين بدقة إنتاج المواد الوسيطة خلال تلك السنوات. واعترض أحد الوفود على إدراج هذه التوصية.

49- في حالة عدم وجود توافق في الآراء بشأن الإبلاغ عن المرافق المدموجة رأسياً مع إدخال تغييرات على طريقة نقل المواد الهيدروكلوروفلوروكربونية، وبشأن استعراض بيانات المادة 7 للأعوام 2014 إلى 2018، يوصي الفريق الفرعي اللجنة التنفيذية بإرجاء النظر في هذا البند من جدول الأعمال إلى الاجتماع السابع والثمانين.

البند 5 من جدول الأعمال: مشروع المبادئ التوجيهية لقطاع إنتاج المواد الهيدروكلوروفلوروكربونية (المقرر 97/84)

50- نظراً لضيق الوقت لمناقشة هذه المسألة، يوصي الفريق الفرعي المعني بقطاع الإنتاج بأن تؤجل اللجنة التنفيذية النظر في المبادئ التوجيهية لقطاع إنتاج المواد الهيدروكلوروفلوروكربونية إلى اجتماع مقبل للجنة التنفيذية.

البند 6 من جدول الأعمال: البيانات الأولية وطلب الإذن بإجراء التدقيق التقني لقطاع إنتاج المواد الهيدروكلوروفلوروكربونية في الهند: شركة Hindustan Fluorocarbons Limited

51- قدم ممثل الأمانة الوثيقة UNEP/OzL.Pro/ExCom/86/SGP/7، وطلب التوجيه من الفريق الفرعي فيما يتعلق بأهلية التمويل للطلب المقدم من البنك الدولي نيابة عن حكومة الهند لإجراء تدقيق تقني لشركة Hindustan Fluorocarbons Limited (HFL)، هي الشركة الوحيدة المنتجة للهيدروكلوروفلوروكربونية-22 غير المتغيرة في الهند، في ضوء قرار حكومة الهند بأن الشركة لم تكن مجدية اقتصاديًا، وصدر أمر حكومي بإغلاق شركة HFL الذي كان قيد التنفيذ. وقدم البنك الدولي بيانات أولية للتدقيق التقني على النحو المطلوب بموجب القرار 36/19 (أ) (1). وكذلك قدم البنك الدولي تعديلات على برنامج العمل إلى الاجتماع السادس والثمانين تشمل، *ضمن جملة أمور*، طلب تمويل لإعداد خطة إدارة إزالة إنتاج المواد الهيدروكلوروفلوروكربونية للهند. ووفقا للمقرر 78/32، كان التدقيق التقني شرطا مسبقا للموافقة على تمويل إعداد المشروع للمشروعات في قطاع الإنتاج. لم تستعرض الأمانة البيانات الأولية ولا طلب تمويل إعداد المشروع، وطلبت من البنك الدولي سحب طلب التدقيق التقني. وطلبت الأمانة توجيهات من الفريق الفرعي حول كيفية المضي قدمًا في سياق عدم الجدوى الاقتصادية لشركة HFL وإغلاقها، وكذلك البيان الوارد في الاتفاق المبرم بين حكومة الهند واللجنة التنفيذية لإغلاق إنتاج الكلوروفلوروكربون لدرجة عدم تقديم تمويل إضافي للتخلص التدريجي من إنتاج المواد الهيدروكلوروفلوروكربونية.

52- واستجابة لطلب من أحد أعضاء الفريق الفرعي للحصول على توضيح بشأن الأساس المنطقي لتقديم طلب إجراء تدقيق تقني، أوضح ممثل البنك الدولي وأحد أعضاء الفريق الفرعي أن الطلب قد تأخر بسبب ظروف غير متوقعة. هذا التأخير هو الذي جعل الأمر يبدو كما لو أن طلب التدقيق التقني وطلب تمويل إعداد المشروع قد تم تقديمهما بعد قرار إغلاق شركة HFL. وفي الواقع، كانت شركة HFL تنتظر التدقيق التقني، الذي كان خطوة ضرورية قبل التقدم بطلب للحصول على تمويل لإغلاق المنشأة وتفكيك المصنع والآلات. وكان الغرض من الأموال هو تغطية خسارة الأرباح وإغلاق المصنع بشكل مستدام.

53- واستمر عضو الفريق الفرعي في يشرح أن شركة HFL كان مصنعًا مملوكًا للحكومة، وليس مملوكًا للقطاع الخاص. ولا تنطبق الصياغة المتعلقة بعدم وجود تمويل إضافي لمصانع إنتاج المواد الهيدروكلوروفلوروكربونية في الاتفاق بشأن إغلاق إنتاج الكلوروفلوروكربون في الهند على شركة HFL، لأنها لم تنتج الكلوروفلوروكربون مطلقا ولم تتلق قط تمويلاً للتخلص التدريجي من الكلوروفلوروكربون. واستند قرار حكومة الهند بإغلاق المصنع إلى قرارها بأن المصنع قد لا يكون قادرًا على الاستمرار في إنتاج المواد الهيدروكلوروفلوروكربونية بنفس المستوى. ومع ذلك، تطلب المصنع أموالاً لتأكيد قرار الحكومة من خلال تدقيق تقني، ولإغلاق المصنع، إذا لزم الأمر. وكما ذكرنا سابقًا، لا يمكن الحصول على هذه الأموال إلا بعد إجراء تدقيق تقني. وفيما يتعلق بالاستنتاج الذي مفاده أن شركة HFL لم تكن قادرة على البقاء اقتصاديًا، ذكر العضو أن الأمانة قد استندت إلى تقارير في وسائل الإعلام، التي لا يمكن أن تتمتع بنفس الدقة التي يتمتع بها التدقيق التقني. وذكرت الأمانة أيضًا أن مجلس الوزراء الاتحادي لحكومة الهند قد خلص أيضًا إلى أن شركة HFL لم تكن قادرة على البقاء اقتصاديًا في قراره لعام 2020 بإغلاق الشركة.

54- أشار بعض أعضاء الفريق الفرعي إلى أن الاعتبار الرئيسي في هذا الأمر هو الاستخدام الفعال للموارد المتاحة وفقاً لولاية الصندوق المتعدد الأطراف، الذي يتمثل في تقديم المساعدة إلى بلدان المادة 5 لكي تمتثل لالتزاماتها بموجب بروتوكول مونتريال. ولم يكن التدقيق التقني استخداماً فعالاً للأموال في سياق: نص الاتفاق المبرم بين حكومة الهند واللجنة التنفيذية للتخلص التدريجي من الكلوروفلوروكربون الذي ينص على عدم وجود تمويل إضافي لإنتاج المواد الهيدروكلوروفلوروكربونية في الهند؛ وافتقار شركة HFL إلى القدرة الاقتصادية؛ وقرار حكومة الهند بإغلاق مصنع إنتاج المواد الهيدروكلوروفلوروكربونية. وتم الإبقاء على التدقيق التقني في خطة العمل بينما انتظرت اللجنة التنفيذية المعلومات، لكن الصندوق المتعدد الأطراف لم يعد ملزمًا بتقديم المساعدة فور اتخاذ حكومة الهند قرارًا بإغلاق المصنع، بصرف النظر عما إذا كان هذا القرار كان بسبب إفلاس المصنع أو لأسباب أخرى. ولم يكن

الصندوق المتعدد الأطراف مسؤولاً عن القرارات التجارية للشركات، هو مبدأ ينطبق بالتساوي على جميع المصانع والشركات، وليس فقط على شركة HFL.

55- عقب المناقشة، رغم وجود توافق في الآراء على ملاحظة تقديم البيانات الأولية وطلب الإذن بإجراء التدقيق التقني لقطاع إنتاج المواد الهيدروكلوروفلوروكربونية في الهند: شركة Hindustan Fluorocarbons Limited الواردة في الوثيقة UNEP/OzL.Pro/ExCom/86/SGP/7، لم يوجد اتفاق بشأن الموافقة على طلب التدقيق التقني لشركة Hindustan Fluorocarbon Limited.

البند 7 من جدول الأعمال: مسائل أخرى

56- لم تُثر أية مسائل أخرى.

البند 8 من جدول الأعمال: اعتماد التقرير

57- استعرض الميسر هذا التقرير.

البند 9 من جدول الأعمال: اختتام الاجتماع

58- اختُتم اجتماع الفريق الفرعي المعني بقطاع الإنتاج في الساعة 10.00 صباحًا بالتوقيت الصيفي لشرق الولايات المتحدة في 31 مارس/ آذار 2021.